منظمة الصحة العالمية

**المجلس التنفيذي** **م ت١٤٤/٢١**
**الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة** **١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨**
**البند ٥-٨ من جدول الأعمال المؤقت** **EB144/21**

# متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالمسائل المتعلقة بالصحة

## إنهاء السل

### تقرير من المدير العام

**معلومات أساسية**

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية السابعة والستون الاستراتيجية والأهداف العالمية للوقاية من السل ورعاية مرضاه ومكافحته لما بعد عام ٢٠١٥،[١] التي عُرفت فيما بعد بمسمى استراتيجية القضاء على السل، بهدف وضع نهاية لوباء السل في العالم. وتشتمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الغاية نفسها، وهي القضاء على وباء السل.[٢] وتشمل الغايات الرفيعة المستوى لاستراتيجية القضاء على السل خفض عدد الوفيات الناجمة عن السل بنسبة ٩٠٪ ومن معدل الإصابة بالسل بنسبة ٨٠٪، مقارنة بعام ٢٠١٥، في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٣٠. وتعزّز استراتيجية القضاء على السل الإشراف الحكومي ومشاركة المجتمع المحلي، والنهوج الأخلاقية التي تقوم على أساس الحقوق وتركز تركيزاً منصفاً على المجموعات السكانية السريعة التأثر، والعمل المتعدد القطاعات والتعاون العالمي، وتستند إلى ثلاث ركائز، تتمثل في خدمات الرعاية والوقاية المتكاملة التي تركز على المرضى، والسياسات الجريئة والنُظم الداعمة، والبحث المكثّف والابتكار. وقد حذّر تقرير قُدّم إلى جمعية الصحة العالمية السبعين في أيار/ مايو ٢٠١٧ بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ القرار ج ص ع٦٧-١،[٣] من أن الإجراءات والاستثمارات الحالية تُعد وفقاً للبيانات التي أُبلغت بها منظمة الصحة، أقل بكثير من المستويات المطلوبة. وواصل *التقرير العالمي عن مكافحة السل ٢٠١٨* الإشارة إلى أن العالم لا يسير على المسار الصحيح للقضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.[٤] كما أشار إلى أن بعض البلدان التي تعاني من عبء كبير للسل استطاعت خفض معدل الإصابة بالسل و/ أو الوفيات الناجمة عنه بوتيرة أسرع، ما يوحي بإمكانية إحراز قدر أكبر من التقدم حتى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات الموارد المحدودة.

---

١ القرار ج ص ع٦٧-١ (٢٠١٤).

٢ الغاية ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على أوبئة الأيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠).

٣ الوثيقة ج٧٠/٣٨، الفرع "هاء".

٤ التقرير العالمي عن مكافحة السل لعام ٢٠١٨. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨ (https://www.who.int/tb/publications/global_report/en/)، تم الاطلاع في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨).

٢- والسل هو السبب الرئيسي للوفاة الناجمة عن عامل مُعْدٍ وحيد في جميع أنحاء العالم، وهو السبب العالمي العاشر للوفاة، والسبب الرئيسي لوفاة المصابين بفيروس العوز المناعي البشري، وأحد الأسباب الرئيسية للوفاة الناجمة عن عوامل العدوى المقاوِمة لمضادات الميكروبات. وفي عام ٢٠١٧، كان السل مسؤولاً عن ما يقدر بنحو ١,٣ مليون وفاة، وعن ٣٠٠ ٠٠٠ وفاة أخرى بين الأشخاص المصابين بفيروس العوز المناعي البشري في العالم. وأصيب ما يقدر بنحو ١٠,٠ ملايين شخص في العالم بالسل في عام ٢٠١٧، بما في ذلك ٥,٨ مليون رجل و٣,٢ ملايين امرأة و١,٠ مليون طفل. ولم يُدرج ٣,٦ مليون شخص من المصابين بالسل في عام ٢٠١٧ في التقارير الوطنية للتبليغ عن حالات السل، ولذا فقد يكونوا قد فاتهم التشخيص والحصول على الرعاية الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، يتراجع معدل الوفيات الناجمة عن السل ومعدل الإصابة بالسل ببطء شديد، حيث يبلغ هذان المعدلان ٣٪ و٢٪ سنوياً بالترتيب. ويلزم أن يصل هذان المعدلان إلى ٤-٥٪ و١٠٪ بالترتيب بحلول عام ٢٠٢٠، من أجل بلوغ الغايات الخاصة باستراتيجية القضاء على السل. وفضلاً عن ذلك، فإن العبء المستمر للسل المقاوم للأدوية وعدم إتاحة العلاج اللازم له يمثلان أزمة صحية عمومية وخطراً يهدد الأمن الصحي. وفي عام ٢٠١٧، كان ٥٥٨ ٠٠٠ شخص في حاجة إلى علاج السل المقاوم للأدوية، ولكن لم يحصل على الرعاية إلا واحد فقط من كل أربعة منهم، وظل معدل نجاح العلاج على الصعيد العالمي منخفضاً حيث بلغت نسبته ٥٥٪ في حين أن النسبة المستهدفة كانت ٩٠٪.

٣- وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ بشأن مكافحة السل.[١] وقامت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع حكومة الاتحاد الروسي بتنظيم المؤتمر الوزاري العالمي الأول للمنظمة بشأن "القضاء على السل في حقبة التنمية المستدامة: استجابة متعدّدة القطاعات"، الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧. وحدد إعلان موسكو بشأن وضع نهاية للسل الذي تمخّض عنه، التزامات ونداءات بشأن العمل فيما يخص المجالات التالية تحديداً: النهوض بأنشطة الاستجابة للسل في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وضمان توفير التمويل الكافي والمستدام؛ ومتابعة شؤون العلم والبحث والابتكار؛ ووضع إطار للمساءلة متعدّد القطاعات.[٢]

٤- واعتمد المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ القرار م ت١٤٢ق٣ بشأن التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بإنهاء وباء السل. ويطلب المجلس في القرار من المدير العام أن يقوم، في معرض عمله على توثيق عرى التعاون مع جميع المعنيين من الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين على نحو ما يُوصِي به إعلان موسكو بشأن وضع نهاية للسل، بوضع مشروع إطار مساءلة متعدّد القطاعات يتيح المجال أمام الاضطلاع بالرصد والتبليغ والاستعراض واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة التقدم المُحرز في مجال إنهاء السل، وبتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين في أيار/ مايو ٢٠١٨ كي تنظر فيه.

٥- وقدم المدير العام تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين بشأن التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بإنهاء وباء السل، يوضح حصائل المؤتمر المنعقد في موسكو والعمل الذي اضطلعت به المنظمة وشركاؤها دعماً للجمعية العامة في جهودها المبذولة للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى.[٣]

---

١ انظر قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٥٩/٧١ (٢٠١٦).

٢ إعلان موسكو بشأن وضع نهاية للسل. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٧ (http://www.who.int/tb/Moscow_Declaration_MinisterialConference_TB/en/، تم الاطلاع في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨).

٣ الوثيقة ج١٥/٧١.

وفي القرار ج ص ع٧١-٣ (٢٠١٨)، رحبت جمعية الصحة بتقرير الأمانة بشأن مشروع إطار مساءلة متعدد القطاعات لتسريع وتيرة التقدم المُحرز في مجال إنهاء السل،[١] وحثت الدول الأعضاء على السعي إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي دعا إليها إعلان موسكو بشأن وضع نهاية للسل. كما طلبت من المدير العام أن يواصل إعداد مشروع إطار المساءلة المتعدد القطاعات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين المعنيين على النحو الموصى به في إعلان موسكو بشأن وضع نهاية للسل، وأن يقدم الدعم التقني إلى الدول للأعضاء والشركاء، حسب الاقتضاء، بما في ذلك ما يخصّص منه لتكييف مشروع إطار المساءلة المتعدد القطاعات.

٦- واشتركت الأمانة مع شراكة دحر السل في دعم رئيس الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في عقد جلسة استماع تفاعلية بنجاح للمجتمع المدني في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، بحضور طائفة واسعة من أصحاب المصلحة - بما في ذلك الدول الأعضاء والمراقبون لدى الجمعية العامة والبرلمانيون وكيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والرابطات الطبية والقطاع الخاص والأشخاص المتضررون من السل والمجتمعات المحلية الأوسع نطاقاً - تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨. ودعمت الأمانة الميسرين اللذين ينتمي أحدهما إلى أنتيغوا وبربودا والآخر إلى اليابان واللذين عينهما رئيس الجمعية العامة، في تحضير وإجراء المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى.

**الحصائل**

٧- عُقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، بحضور أكثر من ١٠٠٠ مشارك. وجاء موضوع الاجتماع تحت عنوان "متحدون للقضاء على داء السل: تصد عالمي عاجل لوباء عالمي". وتمخض الاجتماع عن إعلان سياسي عملي المنحى، وافقت عليه الوفود بالتزكية واعتمدته الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.[٢] وفي الاجتماع، قُطعت الالتزامات من قِبَل ٦٥ ممثلاً وطنياً رفيع المستوى، بما في ذلك ١٥ رئيساً من رؤساء الدول والحكومات. وأعرب ما يزيد على ١٠٠ وفد من الوفود الوطنية الرفيعة المستوى الحاضرة عن الاهتمام بالتحدث أثناء الجلسة العامة. وحضر أيضاً ممثلو ١٠ من كيانات منظومة الأمم المتحدة وأكثر من ٣٦٠ من أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل ممثلي المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الوكالات.

٨- وفي ديباجة الإعلان، أكد رؤساء الدول والحكومات وممثلوها التزامهم بوضع نهاية للسل في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع الغاية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، وقطعوا التزاماً على أنفسهم بالقضاء على هذا الوباء في جميع البلدان. كما أكدوا أن المرض يستلزم استجابة شاملة، تتضمن العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة ومعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية للوباء، وتكفل حماية حقوق الإنسان والكرامة الواجبة لجميع الناس والوفاء بمتطلباتها. ولذا فقد تعهدوا بالاضطلاع بالقيادة وبالعمل معاً على تسريع الإجراءات

١ الوثيقتان ج٧١/١٦ وج٧١/١٦ إضافة ١.

٢ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٧٣/٣ (٢٠١٨) (http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/73/3، تم الاطلاع في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨).

والاستثمارات والابتكارات الوطنية والعالمية الجماعية على وجه العجلة، من أجل مكافحة هذا المرض الذي يمكن الوقاية منه وعلاجه.

٩- ويعيد الإعلان السياسي تأكيد الالتزام ببلوغ الغايات المحددة لعام ٢٠٣٠ بشأن القضاء على السل في إطار أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية القضاء على السل. ومن بين الالتزامات الجديدة المقطوعة حدد الإعلان غايات رقمية ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٢، في الفقرات ٢٤ و٢٥ و٤٦ و٤٧:

(الفقرة ٢٤) ونلتزم بتوفير وسائل التشخيص والعلاج لأجل النجاح في علاج ٤٠ مليون شخص من المصابين بالسل في الفترة من عامي ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، بمن فيهم ٣,٥ ملايين طفل، و١,٥ مليون من المصابين بالسل المقاوم للأدوية المتعددة، بمن فيهم ١١٥٠٠٠ طفل، آخذين في اعتبارنا تفاوت الأعباء التي يشكلها داء السل من بلد إلى آخر، ونعترف بالقدرات المحدودة للنظم الصحية في البلدان المنخفضة الدخل، ونسعى، بناءً على ذلك، إلى تعميم فعلي لخدمات التشخيص والعلاج والرعاية ودعم التقيد بالعلاج بنوعية جيدة، دون أن تتسبب في ضائقة مالية، مع تركيز خاص على إيصال هذه الخدمات إلى الضعفاء والمهمشين من السكان والمجتمعات المحلية الذين هم ضمن الأربعة ملايين شخص المرجح بشدة أن لا يحصلوا على رعاية بنوعية جيدة كل سنة؛

(الفقرة ٢٥) ونلتزم بتوفير سبل الوقاية من السل لأشد الفئات عرضة لخطر الإصابة بهذا المرض، من خلال النهوض بسرعة بسبل الحصول على اختبار عدوى السل، بحسب الحالة في كل بلد، وتوفير العلاج الوقائي، مع التركيز على البلدان ذات الأعباء الكبيرة، بحيث يحصل على العلاج الوقائي بحلول عام ٢٠٢٢ ما لا يقل عن ٣٠ مليون شخص، منهم ٤ ملايين طفل دون سن الخامسة، و٢٠ مليون فرد من أفراد الأسر الذين هم على اتصال بالمصابين بالسل، و٦ ملايين شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وفقاً لرؤية تتوخى توفير هذا العلاج للمزيد من ملايين الناس، ونلتزم كذلك باستحداث لقاحات جديدة، وإتاحة استراتيجيات أخرى في مجال الوقاية من السل، بما في ذلك الوقاية من العدوى، والتحكم فيها واتباع نهج توضع لكل حالة على حدة، وبسن التدابير الرامية إلى منع انتقال في أماكن العمل والمدارس ونظم النقل والمؤسسات السجنية وغير ذلك من أماكن التجمع؛

(الفقرة ٤٦) ونلتزم بحشد ما يكفي من التمويل المستدام لتعميم حصول المصابين بالسل على نوعية جديدة من خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية، من جميع المصادر، بهدف زيادة مجموع الاستثمارات العالمية للقضاء على السل والتوصل إلى حشد ما لي يقل عن ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة بحلول عام ٢٠٢٢، وفقاً لتقديرات شراكة دحر السل ومنظمة الصحة العالمية، حسب قدرة كل بلد ومدى تعزيز تضامنه، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات إلى منظمة الصحة العالمية، وكذلك إلى الآليات الطوعية مثل الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، بما يشمل تجديد موارده، التي توفّر ٦٥ في المائة من مجموع التمويل الدولي المخصص للسل؛ وكفالة المواءمة في إطار الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الرعاية الصحية، بطرق منها مساعدة البلدان النامية على زيادة الإيرادات المحلية وتقديم الدعم المالي على الصعيد الثنائي، وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستراتيجيات الحماية الاجتماعية، قبل حلول عام ٢٠٣٠؛

(الفقرة ٤٧) ونلتزم بحشد ما يكفي من التمويل المستدام، بهدف زيادة مجموع الاستثمارات العالمية ليصل إلى بليوني دولار بغية سد الفجوة المقدرة بمبلغ ١,٣ بليون دولار في التمويل السنوي لبحوث

السل، مع كفالة مساهمة جميع البلدان بالشكل المناسب في البحث والتطوير، ودعم أنشطة البحث والتطوير الجيدة في إطار التنفيذ الفعال للتكنولوجيات الصحية المعتمدة حديثاً، وتعزيز القدرات في الأوساط الأكاديمية والعلمية، وهيئات الصحة العامة، والمختبرات في سبيل دعم البحث والتطوير في مجالات الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية، بطرق منها مساهمة آليات التمويل المبتكرة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠- وفضلاً عن ذلك تضمن الإعلان السياسي المطالب التالية:

(الفقرة ٤٩) ونطلب إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يواصل إعداد إطار المساءلة المتعددة القطاعات تمشياً مع قرار جمعية الصحة العالمية ٧١-٣ وكفالة تنفيذه في الوقت المناسب وفي موعد أقصاه عام ٢٠١٩؛

(الفقرة ٥٢) ونطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، على تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة من أجل إنهاء وباء السل وتنفيذ هذا الإعلان مع الدول الأعضاء والكيانات ذات الصلة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وشراكة دحر السل، التي يستضيفها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي تستضيفه منظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا؛

(الفقرة ٥٣) ونطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم، بدعم من منظمة الصحة العالمية، بتقديم تقرير مرحلي في عام ٢٠٢٠ عن التقدم المحرز عالمياً ووطنياً، في جميع القطاعات، في التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها لمكافحة السل في سياق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن التقدم المحرز في هذا الإعلان وتنفيذه في إطار تحقيق الأهداف المتفق عليها لمكافحة السل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وهو تقرير سيُسترشد به في الأعمال التحضيرية لاستعراض شامل سيجريه رؤساء الدول والحكومات خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٢٣.

## الإجراءات التي يتخذها المدير العام

١١- استجابةً للمطالب المنصوص عليها في الإعلان السياسي والواردة في قرار الجمعية العامة رقم ٣/٧٣، يعكف المدير العام على تنفيذ الإجراءات المذكورة أدناه. وستُشكّل هذه الجهود بدءاً من عام ٢٠١٩، جزءاً من برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ وغاياته المليارية الثلاثة، على نحو ما اعتمدته جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في عام ٢٠١٨.[١] وتتواءم هذه الإجراءات مع العمل العام الذي تضطلع به المنظمة سعياً إلى تعزيز الرعاية الصحية الأولية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، كما تتواءم، حسب الاقتضاء، مع سائر الجهود المبذولة للوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات والاستجابة لها. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

(أ) **وضع الصيغة النهائية لإطار المساءلة المتعدد القطاعات في عام ٢٠١٩ لتسريع وتيرة التقدم المُحرز في مجال إنهاء السل**، قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين في عام ٢٠١٩. وتشمل هذه العملية إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين. واستجابةً للقرار

١ انظر القرار ج ص ع٧١-١ (٢٠١٨).

ج‌ص ع٧١-٣، تعمل الأمانة على تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء والشركاء، حسب الاقتضاء، من أجل تكييف مشروع الإطار واستخدامه، بما في ذلك مكوناته الأربعة، على الصعيد القُطري وعلى الصعيد الإقليمي. وتتمثل هذه المكونات الأربعة فيما يلي: الالتزامات، والإجراءات، والرصد والتبليغ، والاستعراض. وتشمل الأمثلة على تكييف الإجراءات على الصعيدين القُطري والإقليمي لدى استخدام مشروع الإطار، اللجان المتعددة القطاعات الجديدة أو المُعزّزة التي يشارك فيها المجتمع المدني و/ أو البرلمانيون، والاستعراض الإقليمي الرفيع المستوى لسجلات الأداء.

(ب) **تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة** من أجل وضع نهاية للسل، وتنفيذ الإعلان السياسي مع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين مع التركيز بصفة خاصة على تسريع الجهود وتعزيز القدرات الوطنية والاستجابة المتعددة القطاعات. وستواصل الأمانة قيادة التنسيق والتعاون بين الشركاء الداعمين لعمل الدول الأعضاء، وفي مجال الوقاية والعلاج والرعاية والترصد والرصد وإجراء البحوث.

(ج) **استمرار جميع وظائف المنظمة الأساسية لدعم الوفاء بالالتزامات المقطوعة والأثر**. ويشمل ذلك التمكين، عن طريق خطط المنظمة لدعم لبلدان، من وضع الخطط والغايات الوطنية الاستراتيجية المُعزّزة والمحدّثة وفقاً لالتزامات جديدة تتسم بالجرأة، وتقديم الدعم لتمكين الوقاية من السل ورعاية مرضاه على نحو من الفعّالية والتكامل والتركيز على الناس، وتنقيح السياسات وتعبئة الموارد، وإجراء الرصد والتقييم، وتعزيز البحث. وستشمل الجهود على الدوام تمكين المجتمع المدني من المشاركة المجدية. ويستند هذا العمل إلى تحديث الإرشادات التقنية وتجميعها وفقاً للبيّنات والغايات الجديدة، من أجل السماح بالإتاحة السريعة للأدوات المستحدثة الفعّالة والابتكارات والمعلومات عن أفضل الممارسات. وينصب تركيز خاص على دعم نشر واستخدام المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن علاج السل المقاوم للأدوية المتعددة وبشأن علاج عدوى السل الكامنة. وستكون الالتزامات المقطوعة في الإعلان السياسي وعمل البلدان وما تحرزه من تقدم والإجراءات التي تتخذها المنظمة، مصحوبة بجهود منتظمة للدعوة والتواصل.

(د) **دعم الأمين العام في تقديم تقرير مرحلي في عام ٢٠٢٠**. ويشمل ذلك الدعم المتواصل لإعداد التقرير العالمي عن مكافحة السل الذي تصدره المنظمة سنوياً، والذي يقدم تقديراً شاملاً للوباء وللتقدم المُحرز في الاستجابة لاستراتيجية القضاء على السل ولأهداف التنمية المستدامة. وسوف يقدم الدعم أيضاً إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز توليد البيانات اللازمة لتسريع التقدم وقياس الأثر، وتحليلها واستخدامها على الصعيد القُطري. وفضلاً عن ذلك، فإن المدير العام يعتزم تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين في أيار/ مايو ٢٠٢٠، من خلال المجلس التنفيذي، بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ القرار ج‌ص ع٦٧-١.

١٢- وهناك مبادرات مهمة جارية لدعم التعجيل بتنفيذ الإجراءات المتخذة على الصعيد القُطري في سبيل بلوغ غايات الإعلان السياسي واستراتيجية القضاء على السل المحددة لعام ٢٠٢٢ والغايات المتعلقة بالسل المدرجة في أهداف التنمية المستدامة والمحددة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغايات المذكورة أدناه.

(أ) استُهلّت مبادرة المنظمة الرائدة FIND.TREAT.ALL#ENDTB، وهي مبادرة مشتركة مع شراكة دحر السل والصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا. ويُعد عمل المبادرة مكملاً للدعم الثنائي المقدم إلى الدول الأعضاء، ويُحث سائر الشركاء على الانضمام إلى المبادرة. وتهدف المبادرة إلى تقديم الدعم إلى البلدان من أجل التوسّع في إتاحة وسائل التشخيص والعلاج العالية الجودة للسل والسل المقاوم للأدوية المتعددة، وإجراء الرصد والتقييم، بهدف علاج ٤٠ مليون شخص مريض بالسل في الفترة بين

عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. وقد استُهلّت المبادرة في آذار/ مارس ٢٠١٨ وهي تدعم الغايات العلاجية الواردة في الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى. وينصب التركيز الرئيسي للمبادرة على البلدان الثلاثين ذات العبء الأكبر للسل.[١] وتقدم المبادرة الدعم إلى البلدان من أجل تعريف الغايات وتحديدها، وتعبئة الموارد، وإشراك أصحاب المصلحة ولاسيما المجتمعات المحلية المتضررة، والتوسّع في إجراء الاختبار والعلاج، وقياس النتائج والأثر، على سبيل المثال لا الحصر.

(ب) يجري تنفيذ اتفاق بشأن مبادرة استراتيجية بين المنظمة والصندوق العالمي، واتفاق بشأن مبادرة استراتيجية ذات صلة بذلك بين شراكة دحر السل والصندوق العالمي، من أجل تعزيز قدرة البلدان الثلاثة عشر ذات العبء الكبير للسل على بلوغ غايات طموحة تتعلق بتشخيص وعلاج جميع الأشخاص المصابين بالسل، مع التركيز على المجتمعات المحلية والجماعات الأشد تعرضاً لعدم الحصول على خدمات الوقاية والرعاية الجيدة.

(ج) تتعاون الأمانة مع المرفق الدولي لشراء الأدوية في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل ما يلي: اعتماد الابتكارات على نحو فعّال، بما في ذلك عن طريق توليد البيّنات اللازمة لإرشاد السياسات، واستخدام المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن علاج السل المقاوم للأدوية المتعددة والسل المقاوم للريفامبيسين، وبشأن العلاج الوقائي للسل، وبشأن تشخيص السل لدى الأطفال وعلاجه، وبشأن سائر الأعمال ذات الصلة المضطلع بها لتعزيز التنفيذ السريع للابتكارات وتحسين الإتاحة.

(د) تُجرى حالياً بعثات رفيعة المستوى بناءً على طلب الدول الأعضاء، لدعم تحديد الغايات والتخطيط الاستراتيجي والإجراءات المتعددة القطاعات، بما في ذلك بالتعاون مع الوكالات الشريكة، فضلاً عن البعثات الخاصة بمبادرة المنظمة الرائدة لتسريع التغطية الصحية الشاملة، التي تجمع معاً أفرقة مكافحة المرض وأفرقة الأمانة في سبيل دعم الإجراءات القُطرية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

(هـ) تمشياً مع الالتزامات المقطوعة في الإعلان السياسي بشأن البحث والتطوير والابتكار، واستجابة للقرار ج ص ع٧١-٣، ستواصل الأمانة وضع استراتيجية عالمية للبحث والابتكار في مجال السل. وقد أُعدت خريطة طريق لوضع الاستراتيجية. وبدأت الأمانة في إجراء مشاورات شملت مشاورات مع أعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي والتقني التابع للمنظمة والمعني بالسل، ومديري برامج السل الوطنية، وغيرهم من المسؤولين من وزارات الصحة ومن خارجها، بما في ذلك وزارات العلوم والتكنولوجيا، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بالبحث والابتكار في مجال السل.

(و) تكميلاً لهذه المبادرات، عُقد مؤتمر القمة الرابع للبرامج الوطنية المعنية بالسل في البلدان الثلاثين ذات العبء الكبير للسل بشأن استراتيجية المنظمة للقضاء على السل، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، وانصب تركيزه على ما يلي: التحضير لتكييف الخطط والغايات الاستراتيجية الوطنية وتعزيزها، والتوسّع في استخدام الاختبارات التشخيصية السريعة والجهود الرامية إلى اكتشاف حالات السل، وتطبيق المبادئ التوجيهية الجديدة للمنظمة بشأن العلاج الوقائي وعلاج السل المقاوم للأدوية، واستعراض مشروع إطار

١ البلدان الثلاثون هي: أنغولا وبنغلاديش والبرازيل وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصين والكونغو وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وكينيا وليسوتو وليبيريا وموزامبيق وميانمار وناميبيا ونيجيريا وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين والاتحاد الروسي وسيراليون وجنوب أفريقيا وتايلند وفييت نام وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي.

المساءلة المتعدد القطاعات والجهود ذات الصلة الجارية لإنشاء آليات المساءلة الوطنية و/ أو تعزيزها، وإعداد استراتيجية عالمية بشأن البحث والابتكار في مجال السل.

١٣- وسيضمن المدير العام تحقيق التآزر الفعّال بين الإجراءات التي تتخذها المنظمة لمتابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى، والإجراءات المتخذة لمتابعة القرارات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى الوثيق الصلة للجمعية العامة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بفيروس العوز المناعي البشري والأيدز[١] ومقاومة مضادات الميكروبات[٢] والأمراض غير السارية،[٣] والدعم المقدم من أجل التحضير للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة الذي سيُعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

## الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٤- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٧٠/٢٦٦ (٢٠١٦).

٢ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٧١/٣ (٢٠١٦).

٣ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٧٣/٢ (٢٠١٨).